APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

الموضوع:

مقترحات للتعامل مع التورط الاماراتي في اليمن في الخطاب الإعلامي

بعد سلسلة إعلانات اماراتية رسمية عن تقليص أبو ظبي انخراطها، او انهاء مشاركتها في العدوان وغيرها من المو اقف التي لم تنعكس بشكل كبير على الميدان برزت مؤخرًا مجموعة معطيات تفيد بتنشيط التورط الاماراتي في العدوان المستمر على اليمن؛ ففي الآونة الأخيرة برز تفعيل الدور الاماراتي العسكري في عدد من المسارات على الشكل التالي:

- الايعاز إلى ألوية العمالقة الجنوبية التي أنشأتها الإمارات ضمن تشكيلات أخرى خارج إطار وزارة الدفاع اليمنية بالتوجه الى محافظة شبوة، والمشاركة في سلسلة عمليات عسكرية تتعلق بالمعركة في محافظة مأرب، او داخل شبوة ضد القوى العسكري المحسوبة على حزب الإصلاح وحكومة عبد ربه منصور هادي.

- السفينة الإماراتية (روابي) التي كانت تنقل معدات عسكرية عبر البحر مموهة بعنوان تجاري، وضبطتها القوات اليمنية من الثالث من الشهر الجاري كانت تقوم بأعمال عدائية قبالة الحُديدة.

- اسقاط الدفاعات الجوية اليمنية بصاروخ محلي الصنع طائرة تجسسيه مسلحة نوع "وينغ لونغ" صينية الصنع تابعة لسلاح الجو الإماراتي، وذلك أثناء قيامها بأعمال عدائية في أجواء مديرية عسيلان بمحافظة شبوة.

ولأهمية هذه القضية، وضعت الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين مجموعة من المقترحات للتعامل معها في الخطاب الإعلامي، ضمن النقاط التالية:

أولًا. تسليط الضوء على الموقف الاماراتي الأخير ومن يحركهم من مرتزقته، وضمنهم عناصر "داعش"؛ الأمر الذي يثبت أنها مصرة على الاستمرار في العدوان، وأنها تقدم خدمة لصالح الاميركي والبريطاني واستجابة لهما.

في هذا السياق قال المتحدث باسم قوات ألوية العمالقة في محافظة شبوة بدر عبدالله اليافعي في حوار لموقع الرؤية عن الدور الإماراتي: لا شك أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي القلب النابض لهذه القوى، ولحملة "إعصار الجنوب" العسكرية، والفضل للإمارات في تشكيل وتجهيز هذه القوات منذ العام 2015.

وفي أيلول العام الماضي أشار تقرير نشره موقع "ميدل إيست آي" البريطاني إلى أن القوات الإماراتية حوّلت ميناء بلحاف النفطي في محافظة شبوة إلى ثكنة عسكرية وسجون سرية. وقال إن ميناء بلحاف كان شريان حياة للاقتصاد في اليمن بسبب تصدير الغاز الطبيعي المسال الذي تديره شركة توتال الفرنسية؛ وهو ما أدى إلى توقف الصادرات منذ بدء العدوان على اليمن في العام 2015، فيما ترفض حتى اللحظة أبوظبي الانسحاب من ميناء بلحاف والسماح بإعادة تصدير الغاز المسال. كما عمدت بحسب الموقع بعمليات تجنيد واسعة للمقاتلين داخل معسكرها في ميناء بلحاف، واستقدام العشرات من منتسبي ما يسمى النخبة الشبوانية، وأجرت لهم تدريبات عسكرية مكثفة.

وأشارت تقارير وتحقيقات صحفية سابقة إلى تورط أبوظبي بعقد صفقات ضخمة مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وفي السياق أظهر تحقيق لوكالة "أسوشييتد برس" في آب العام 2018 أن الإمارات جندت مقاتلين في التنظيم من أجل خوض حرب ضد الحوثيين جنبًا إلى جنب مع قواتها وميليشياتها في اليمن.

وفي الخامس من شباط العام 2019، كشف تحقيق أجرته محطة "سي إن إن" الأميركية أن الإدارة الأميركية زودت التحالف السعودي الإماراتي في اليمن بأسلحة وصلت إلى مقاتلين مرتبطين بالقاعدة. وخلصت إلى أن الرياض وأبوظبي

نقلتا الأسلحة الأميركية الصنع إلى القاعدة ومليشيات متشددة في اليمن، واستخدمتا الأسلحة لشراء ولاءات المليشيات أو القبائل اليمنية.

وتحت عنوان A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers To Kill Its Political Enemies. This Could Be The Future Of War.

كان موقع BuzzFeed الأميركي قد نشر تحقيقًا مفصلًا كتبه ارام روستون في تشرين الأول عام 2018 عن دور الإمارات في المنطقة بشكل عام، وفي اليمن على وجه التحديد، وأشار إلى أدلة جديدة عن حجم التورط الإماراتي الأمريكي المشترك، بالاستعانة بشخصيات صهيونية وفلسطينية (محمد دحلان) في حملة اغتيالات واسعة وممنهجة في اليمن.

كما نشر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني (28 تموز 2018) تقريرًا أعده الصحفي جوناثان فنتون هارفي وتحدث فيه عن دور الإمارات في تقويض الاستقرار وتعميق الانقسامات في اليمن، إلى جانب ارتكاب العديد من الانتهاكات، سعيا لتحقيق أهدافها. وأكد الموقع أن الأهداف طويلة المدى التي رسمتها الإمارات باتت واضحة لكل المتابعين لهذا الملف، وهي تقسيم اليمن وخلق دولة في الجنوب حليفة لها. وبذلك، ستتمكن الإمارات من تأمين خطوط التجارة عبر ميناء عدن نحو باقي أنحاء العالم، إلى جانب استغلال الموارد الطبيعية في اليمن، وبسط الهيمنة على المنطقة.

ثانيًا. الإشارة الى أن الإمارات لا تمتلك اي حدود مع اليمن، ولا يوجد كيلو متر واحد يربط اليمن بالإمارات، ولا مشكلة له اساسًا مع اليمن وموقفه اعتداء وفضول وخدمة مباشرة وصريحه للغرب ومن يحركهم.

ولعل اتفاق التطبيع الإماراتي الصهيوني الموقّع في 15 سبتمبر/أيلول 2020 في واشنطن خير شاهد على ذلك نظرًا إلى البنود التي حملها؛ وتنص على التعاون الثنائي الأمني والعسكري، وتعهدهما "باتخاذ تدابير مهمة لمنع استخدام أراضيهما لتنفيذ هجوم معاد أو "إرهابي" يستهدف الطرف الآخر، والاستفادة الصهيونية من القواعد العسكرية الإماراتية في المنطقة، سواء في الخليج العربي، أو باب المندب، أو البحر الأحمر، وإمكانية الاستفادة الإسرائيلية من

القواعد العسكرية الإماراتية في المنطقة، وإنشاء قاعدة عسكرية في جزيرة سقطرى اليمنية المطلة على باب المندب جنوب البحر الأحمر.

وكشفت مصادر إعلامية في آب 2020 عن بدء الإمارات بالتعاون مع "إسرائيل" إنشاء قاعدة عسكرية في سقطرى اليمنية في خليج عدن تبدو بصمات أميركا واضحة على المشروع، ومنها تُعظم استفادتها بأن تُحاصر الوجود الصيني في جيبوتي، وتراقب تحركاته التجارية في المحيط الهندي، وفي الوقت ذاته تراقب إيران وتحجم تحركاتها العسكرية، كما يمكنها أن تغادر المنطقة وتقلل من كثافة وجودها، وتحد من نفقاتها العسكرية، وخصوصًا أن الولايات المتحدة تعيد التفكير في سياستها المتعلقة بالشرق الأوسط بشكل أكثر شمولاً من أي وقت مضى منذ الثورة الإيرانية عام 1979، فالاضطراب الداخلي المتزايد والمواجهة مع الصين يجبران الولايات المتحدة على النأي بنفسها من التورط في المنطقة التي يشعر كثير مِن المراقبين بشكل متزايد أنها فقدت أهميتها الاستراتيجي.

وفي هذا المجال أشار تقرير وكالة JForum اليهودية الناطقة بالفرنسية إلى أنّ وفداً من ضباط المخابرات الإسرائيلية والإماراتية وصل إلى جزيرة سقطرى وفحص مواقع مختلفة لإنشاء القواعد الاستخبارية المخطط لها. (المصدر: موقعPost180).

ثالثًا. الاشارة الى دور الجيش اليمني واللجان الشعبية سيضعانه اللذان سيحملان المسؤولية المترتبة على هذه المشاركة والخسائر والنتائج المترتبة على تدخله السافر في اليمن، لأنه بهذا يعيد البوصلة لتتوجه اليه من جديد وفقاً لأدبيات القيادة اليمنية المعلنة بتحمل كل طرف مسؤولية مشاركته في العدوان. لاسيما بعدما بدأت أصابع الاتهام تتجه نحو الإمارات بسبب ممارساتها في اليمن. فقد أكد العديد من المنظمات الإنسانية تورط الإمارات في ممارسة التعذيب، إلى جانب ارتكاب انتهاكات أخرى داخل السجون التي تديرها مليشيات تابعة لها جنوب اليمن. بالإضافة إلى استخدام

الإمارات للاعتداءات الجنسية كوسيلة لتحطيم السجناء وإذلالهم. كما تحدثت منظمة العفو الدولية في عدة مناسبات عن هذه الممارسات، إلى جانب تسليط الضوء على مسألة الاختفاء القسري. (تقرير الصحفي جوناثان فنتون هارفي).

رابعًا. تسليط الضوء على كذب الامارات التي أعلنت مرتين عن الانسحاب من عدوانها على اليمن لتعود مجددًا للمرة الثالثة. ففي التاسع من شباط 2020 أعلنت الإمارات بدء عودة قواتها من اليمن، حيث أطلقت القنوات الإماراتية بثاً مشتركاً، احتفاء بعودتها، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية "وام".

وأعلن حاكم الامارات محمد بن زايد في تغريدة على حسابه بـ "تويتر" عودة جنود الجيش الإماراتي، واستعداد بلاده للاحتفاء بهم.

لم يكن هذا هو الإعلان الأول لسحب تلك القوات، ففي تشرين الثاني العام 2019 ذكرت وسائل إعلام سحب الإمارات والسودان عدد كبير من الدبابات والعربات العسكرية من عدن.

وكانت الإمارات قد أعلنت في 8 تموز العام نفسه عزمها خفض قواتها في اليمن وإعادة نشرها لتتحول كما أعلنت من استراتيجية "القوة العسكرية أولاً" إلى استراتيجية "السلام أولاً".

هذه الإعلانات المتكررة لا طائل لها، إذ تشير الأرقام إلى وجود قرابة 90 ألف مقاتل يمني مُدرّب على يد أبوظبي من الانفصاليين، إضافة إلى مرتزقة أجانب تستخدمهم، وما يجري في سقطرى وشبوة يؤكد استمرارها في مشروع السيطرة والهيمنة على أرخبيل سقطرى وغيره من المنافذ الحيوية في اليمن؛ فضلًا عن بقاء نفوذها من خلال التشكيلات المسلحة التي أنشأتها تحت مسمى "قوات الإسناد والدعم"؛ وهناك تشكيلات يطلق عليها اسم "النخبة" ينتشر منها في محافظة حضرموت الساحل "النخبة الحضرمية"، وفي محافظة شبوة "النخبة الشبوانية"، والمليشيات التي تضم كلاً من: ألوية العمالقة، وألوية المقاومة التهامية، وألوية حراس الجمهورية.

خامسًا. الإشارة الى أن دخول الامارات في هذه المرحلة لن يضيف شيئاً للمعارك القائمة، كما لم يستطع اضافة اي تقدم حقيقي في مسار العدوان في اعوامه وايامه الأولى، وبالتالي سينتقل من فشل الى فشل ويضع نفسه في موضع المخاطرة من جديد دون ان يحصد أي نتائج إيجابية تصب في مصلحة او مصلحة من يخدمهم

أمانة سر الرابطة

10 كانون الثاني 2022